آراء

سيناريو التفكّك الأميركي

حسن مدن

لا يتيح الدستور الأميركي لأيٍّ من الولايات الأميركية حقّ الانفصال عن الاتحاد. فانضمام الولاية إلى الولايات المتحدة، يجعلها في «علاقة غير قابلة للحل»، وفق ما خلُصت إليه المحكمة العليا الأميركية في 1869 في قضية عُرفت، يومها، بقضية تكساس ضد وايت، وهو أمرٌ أعاد قاضٍ في المحكمة تأكيده في عام 2006 بالقول: «إذا كانت هناك أي قضية دستورية حُسِمت في الحرب الأهلية، فهي أنه لا يوجد حقّ في الانفصال». ولكن مَن قال إنّ نصوص الدساتير قادرة على وقف الانفجارات الكبرى في أيّ مجتمع؟ فحين تبلغ حالاً من التأزم، يُصبح، معها الاستمرار في ما هي عليه مستحيلاً. صحيحٌ أنّ التزام النصوص الدستورية والتشريعية يتفاوت بين المجتمعات، ولا تصحّ المقارنة بين البلدان المصنّفة ديمقراطية، وتلك التي لم تشهد الممارسة الديمقراطية الراسخة، وعهدت الانقلابات على الدساتير، أكان ذلك من طريق انقلابات عسكرية تطيح أنظمة قائمة، أم بانقلابات تقوم بها هذه الأنظمة نفسها على دساتير كانت شريكة في وضعها.

لا تبدو الولايات المتحدة، الدولة الأقوى عالمياً، في منأى اليوم من سيناريو قد يندرج في هذه الخانة. جديد الأخبار ذات الصلة تتحدّث عن حركة انفصالية جديدة في ولاية نيو هامبشير الأميركية، اتخذت لنفسها اسم «خروج نيوهامبشير الآن». زعيمة هذه الحركة، كارلا جيريك، قالت في بيان أرسلته إلى «نيوزويك»: «هناك 2,5 مليون بيروقراطي غير منتخب في واشنطن العاصمة، وهم المسؤولون عن جرّ الأمّة إلى حافة الإفلاس. ليس ذلك فحسب، بل إنهم يستنزفون الأموال من جيوب دافعي الضرائب كل عام، ويدوسون حقوق مواطني نيو هامبشاير»، مؤكّدة حماستها لتولي قيادة التحرّك من أجل استقلال الولاية لضمان «حماية حقوق سكّانها واحتياجاتهم، والعمل على تأمين مستقبل يتمتّع بالحكم الذاتي لنيو هامبشاير». سبق هذا التحرك تقديم أحد نوّاب الولاية الجمهوريين، قبل نحو ستة أشهر، تشريعاً لمجلس الولاية، يطالبه فيه بإعلان الاستقلال إذا تجاوز الدَّين الوطني الأميركي 40 تريليون دولار. رفض هذا التشريع لم يثنِ نائباً جمهورياً آخر عن تقديم مشروع قانون منفصل إلى مجلس الولاية أيضاً يدعو إلى إنشاء لجنة لدراسة الاستقلال للتحقيق في «الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية» لممارسة نيو هامبشير «حقوقها السيادية»، ولأن تصبح دولة مستقلة. شهد هذا الأسبوع أيضاً إطلاق حملة «لويزيانا حرّة» (Free Louisiana) التي تدعو إلى انفصال ولاية لويزيانا عن الاتحاد، بمفردها أو كجزء مما أسمته «اتحاد الولايات الوسطى الأميركية»، فيما كشف استطلاع رأي أجرته مؤسّسة «يوغوف» في وقت سابق من العام الجاري، أن 23% من الأميركيين يؤيدون استقلال ولاياتهم عن الحكومة الفدرالية، وسجلت أعلى النسب في ولايتي ألاسكا (36%) وتكساس (31%).

يستبعد المحللون والمتابعون انهيار الولايات المتحدة على أسس إثنية أو عرقية. وحدهم السكّان الأميركيون الأفارقة، ومعظمهم يتركّزون في الولايات الجنوبية، يمكن أن يطمحوا إلى دولة خاصة بهم، لكنّ هذا السيناريو مستبعدٌ أيضاً أو غير واقعي، ما يجعل السيناريو الأكثر واقعية لهذا التفكك، إن حدث، تقسيم البلاد إلى عدّة ولايات على أساس سياسي، لن يكون بعيداً عن الانقسام السياسي الحادّ المتزايد في المجتمع الأميركي بين الجمهوريين والديمقراطيين، وهو انقسام بلغ مستوياتٍ غير مسبوقة في المراحل الماضية، وهو مرشحٌ لمزيد من التفاقم مع انتقال حدّة الانقسام إلى داخل المعسكرين نفسيهما، خصوصاً في حال الديمقراطيين، حيث فجّر الأداء السيّئ للرئيس جو بايدن في مناظرته أخيراً مع المرشّح الجمهوري دونالد ترامب، أزمةً عميقة في صفوف الديمقراطيين، وتتصاعد المطالبة بأن يعلن بايدن تخلّيه عن ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بسبب تقدّم عمره وسوء أدائه، ما يجعله غير مؤهلٍ، لا لخوض حملة انتخابية ناجحة فحسب، بل الأهمّ قيادة البلاد أربع سنوات أخرى، خصوصاً في ظلّ الوضع الدولي الراهن القابل لانفجارات خطيرة في أية لحظة. لن تتفكّك أميركا غداً أو بعد غد، لكنها دخلت نفقاً سيؤدّي إلى التفكّك، إن لم تفلح في الخروج منه سريعاً، ولا علامات، حتى اللحظة، على ذلك.

الأردن... العودة إلى السؤال رقم 1

محمد أبو رمان

أثارت تصريحات لوزير الداخلية الأسبق، والسياسي، سمير حباشنة، ضجّة كبيرة في الأوساط السياسية والإعلامية في عمّان، إذ تحدّث عن خطورة تغوّل أصحاب الأموال على القوائم الحزبية وفي الترشّح للانتخابات النيابية، ما يعزّز من شكوك وتشكيك تيار يتوسّع في المشهد السياسي في جدوى العمل الحزبي ومدى قدرته على التعامل مع الانتخابات في سبتمبر/ أيلول المقبل. ما ذكره الحباشنة متداولٌ في الأوساط النخبوية والسياسية، وتثار حوله إشاعاتٌ وأقاويل، وهي أمورٌ يصعب الإمساك بها قانونياً بصورة حاسمة. وربما أكثر من ذلك، هنالك أقاويل عن «مافيات تجارة» بأصوات الناخبين، بخاصة في المناطق الفقيرة والمهمّشة والمعدمين، وتسعيرة للصوت، بما يؤثّر، بدرجةٍ كبيرة، على مدى إيمان الناس بأنّ الانتخابات المقبلة ستكون خطوة نوعية إلى الأمام. سبق وأن ناقش المقال السابق للكاتب في «العربي الجديد» (2024/7/7) حالة الغموض واللايقين والحيرة في الأوساط السياسية والحزبية. ولكن من الواضح أنّ الغموض لا ينقشع، بل ربما يزداد، ومن الضروري لتبديد الهواجس والشكوك والتردّد أن يكون هنالك خطاب حاسم واضح من الدولة يجيب على أسئلة رئيسية، حتى وإن كان بعضها من المفترض أنّه، دستورياً وقانونياً، محسوم، ولكن لتطمئن قلوب المواطنين والسياسيين، ويزدادوا إيماناً بأنّ هنالك أجوبة حاسمة لدى الدولة على ما يثار. عودة إلى السؤال رقم 1 والمبدئي: هل فعلاً مطبخ القرار في الأردن جادّ وحاسم في مسألة إعطاء مساحة واسعة للأحزاب والتعدّدية والتنافس وحرية الاختيار والاتجاه نحو حكومات حزبية خلال إطار زمني محدد (يفترض بعد ثمانية أعوام)؟.

إذا كان الجواب على السؤالين بنعم حاسمة واضحة وراسخة، فلذلك شروط لا بد أن تتحقق، أهمها وفي مقدمتها انتخابات نزيهة حرّة، وتنافس عادل بين الأحزاب. ومعنى هذا أنّه لا يجوز أن تكون هنالك إشاراتٌ أو أوهامٌ أو إيحاءاتٌ لهذا الحزب أو ذاك بأنّه سيكون لديه هذا العدد من المقاعد، فمن الضروري أن توضع الأحزاب (بخاصة المحسوبة على الخط المؤيد للسياسات الرسمية، أو التي تقع خارج نطاق المعارضة التقليدية، الإسلامية) في سباقٍ حقيقي، ونكتشف حجمها الشعبي الحقيقي، حتى وإن فشلت في الانتخابات المقبلة، فإنّها ستتعلم من خطئها وتحضر نفسها بصورة أفضل للانتخابات التي تليها. هذه النتيجة أفضل بكثير مما لو أخذت رسالة خاطئة، كما هو متداولٌ في نميمة النخب السياسية، بما فيها الحزبية نفسها، بأنّ الصورة محسومة والمقاعد شبه مقرّرة فإنّ النتيجة ستكون كارثية على صعيد شرعية العملية السياسية ورأس المال الرمزي والسياسي للحكم، ولو كانت هذه هي الحال، فكان الأجدى والأفضل، من البداية، تجنّب كل «اللعبة الحزبية»، إذا كنا غير جادّين أو جاهزين لها. المشاركة الفعّالة من المعارضة السياسية، وهنا المقصود الإسلاميون، لا تؤثر سلباً على الانتخابات المقبلة، بل ستعطي العملية الانتخابية والسياسية زخماً سياسياً جيداً، بخاصة أنّ القاعدة الاجتماعية للإسلاميين مختلفة عن الأحزاب الأخرى عموماً، والمخاوف من تحقيق نتائج صادمة من التيار الإسلامي تكاد تكون محدودة للغاية، ففي أفضل الأحوال ونتيجة للقائمة الوطنية النسبية والعامل الجغرافي في توزيع المقاعد في القوائم المحلية، فإنّ عدد مقاعد الإسلاميين، بأي حساباتٍ، لن يتجاوز الأقلية المحدودة. السؤال الأخير والخطير: ماذا لو انتكست كل العملية الحزبية، وشعر الناس بأنّ ما حسبوه ماءً عذباً لريّ عطشهم في العمل السياسي، بخاصة الشباب، لم يكن إلاّ سراباً، فما هي النتيجة المتوقّعة؛ وما هي الخيارات الاستراتيجية والسياسية الأخرى أمام جيل الشباب؟ وهل يمكن بعد ذلك أن نخرج بلعبة جديدة، ونقول لهم تعالوا إلى لجنة أخرى؟

خسارات العرب المتواصلة

حسان الأسود

كثيرة المؤشّرات على انهيار العرب، ليس بوصفهم أمّة كان ثمّة ما يجمع بين أقوامها أو شعوبها فقط، ولو نظريّاً أقله، بل بوصفهم أيضاً مجموعة دولٍ لم يتسنّ لها أن تتشكّل على أسس حديثة كزميلاتها الأوروبية التي نشأت فيها الدولة القومية أول ما انتهت من حروبها الدينية البينية. بدأت مسيرة خروج العرب من التاريخ مع انهيار العصر العباسي الأول في بغداد، واستكملت خطواتها مع انهيار الدولة العربية في الأندلس بسقوط غرناطة. وباستثناء الدولة المغربية، لم يكن ثمّة حكم عربي خالص إلا على شكل جُزرٍ متناثرة في بُعدي الزمان والمكان. كانتَ الحكومة العربية في سورية التي نشأت مع اندحار العثمانيين مجرّد حلم أيقظت الساهمين فيه مدافعُ الفرنسيين. وكانت دولة عبد العزيز آل سعود آخر الدول التي قامت على العصبيّة القبلية، وهي تُعيد إنتاج ذاتها من خلال تكريس السلطة على عمودِ نسبٍ أضيق مما سبق وخطّه الجدُّ المؤسّس، بينما ورثت مجموعات الدول الأخرى من مصر إلى العراق إلى بقيّة دول المشرق والمغرب مؤسّساتٍ خلّفها الحكم العثماني أو الاحتلالات، الإنكليزي والفرنسي والإيطالي.

يحاجّ بعضهم بألّا خوف على العروبة انطلاقاً من مبدأ وجود ثقافة عربيّة مشتركة تستند إلى بعدي اللغة والدين. يدلّل هؤلاء على وجود سماتٍ غالبة للغةٍ عربيةٍ فصيحةٍ أو رسميةٍ يَكتبُ بها كلُ أهل البلاد المتناثرة من الخليج إلى المحيط، بمن فيهم الأقليّات من غير القومية العربية. يقرأ هذه اللغة الجميع أيضاً، ويفهمون المراد إيصاله من خلالها. عبر اللغة ذاتها، يستمع أهل هذه البلاد المترامية الأطراف للأخبار عبر إذاعاتٍ ناطقةٍ بها، ويشاهدون الأحداث تنقلها قنوات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي. لا يقدَح بنظر أصحاب هذا الرأي وجود لغاتٍ دارجةٍ أو لهجات محليّة، بل يرى هؤلاء أنّ اللهجات الشامية والمصرية والخليجية قد شدّت خواصر العروبة الرخوة، بعد أن حملتها الدراما التلفزيونية والسينمائية والأغاني، أصبح الآن كل سكان هذه البلاد يعرفون بعضهم جيّداً ويميّزون خصائصهم، مع تأكيد وحدة الجذر الثقافي بأصله اللغوي.

أمّا الدين، وهو هنا الإسلام، فيلعب، حسب وجهة النظر، هذه أدواراً لا يمكن القفز عنها في توحيد الشعور بالانتماء، وحتى بين أولئك غير المتدينين من المسلمين ذاتهم ثمّة رواسب في النفوس لا يلغيها عدم الإيمان. كل تفاعلٍ مهما كان صغيراً يُحدثهُ في النفس منظرُ قصرٍ أو قلعةٍ من أوابد الشام أو الأندلس أو مصر، أو رؤية مسجدٍ في بغداد أو طشقند أو الرباط، أو صوت عبد الباسط عبد الصمد أو محمد صدّيق المنشاوي من مصر أو صوت أديب الدايخ أو توفيق المنجد أو حمزة شكّور من سورية، أو رقصة المولوية في مراكش أو إسطنبول... هو ارتباطٌ وانتماءٌ وجذورٌ لا يمكن اقتلاعها أبداً. حتى الذين يعرّفون أنفسهم من المسلمين بالتضادّ والتنافر مع الدين الإسلامي لا يجدون ساحة للحضور في أوساطهم إلا من خلال هذا الصرح العظيم. هنا يأخذ الإسلام حيّزاً كبيراً من الحضور، حتى إن كان مصنّفاً بالنسبة لبعضهم في خانة الأعداء أو في خانة أسباب التخلّف. هذا فضلاً عن الذين يعتبرون الإسلام عمود نسب العروبة وناظم عقدها، وعند هؤلاء للأمر معانٍ أعظم وأعمق لدوره في الوجود والبقاء.

يدعم القائلون بوجود الفضاء الثقافي العربي المشترك مذهبهم هذا بأمثلةٍ حاضرة، ليس من التاريخ المعاصر فقط، كتعاطف أهل المنطقة وشعوبها مع حرب التحرير في الجزائر أو نضال الشعب الفلسطيني، أو مع أحلام جمال عبد الناصر ببناء الأمّة الواحدة، بل الراهن المعاش الآن أيضاً، من خلال امتداد ثورات الربيع العربي من تونس إلى مصر فليبيا واليمن وسورية، حتى إنّ البحرين ولبنان والعراق والسودان قد طاولها بعض نور هذه الثورات أو نيرانها. لماذا لم تمتد شرارة الثورات في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أو ثورة الشباب في ساحة تيان آن من في بكين أو الثورة البرتقالية إلى بلادنا رغم القرب الجغرافي، بينما امتدّت من تونس فألهبت حماسة الشعوب من المحيط إلى الخليج؟ ثمّة خيطٌ رفيعٌ من حرير أو حنين، لا فرق بين الاثنين، ينظُمُ قلوب ملايين البشر في هذه المنطقة بعِقدٍ خفي لا تراه الأبصارُ ولكن البصائر تُدركه. لكنّ السؤال المبني على مُقتضاه، لمَ يقف كلُّ هذا الكلام عن الفضاء الثقافي العربي عاجزاً عن فعل شيء لغزّة الآن مثلاً، أو لماذا لا نجد له أثراً في نفوس أصحابه، إن لم نقل الخصوم أو الأعداء الذين يسرحون ويمرحون في بلاد العرب والعروبة؟ ليس الجواب بالسهولة التي يتخيّلها المرء، فعوامل تحييد أثر هذا الفضاء وتشتيته كثيرة لا تُحصى، لكنّ أهمها وجود الموانع الداخلية المبنيّة على الاستبداد السياسي المدعوم من الداخل والخارج. تفتقد أنظمة الحكم في المنطقة بغالبيّتها الشرعية، لذلك تستند في بقائها إلى دعم خارجي يأتي في الغالب من دولٍ لها مصالح في بلداننا، فتتقاطع في لعبة تبادل المنافع لتؤدّي خدمة بقاء الأنظمة رغم إرادة شعوبها، مُشكّلةً عموداً قويّاً يسند هذه الأنظمة. كذلك ثمّة فئاتٌ في مجتمعات بلداننا منتفعة من الاستبداد، وهي ليست محصورةً ببعض أصحاب رؤوس الأموال أو الفئات المتعيّشة على فُتاتِ موائد السلطة، بل تشمل أيضاً أصحاب الحظوة والنفوذ المجتمعي بحكم صفاتهم الدينية، فلدى هؤلاء امتيازاتٌ هائلة وحضورٌ مرعبٌ في عقول عموم الناس لا يمكن التفريط بها أبداً. هنا نجد الأحلاف المقدّسة بين القابضين على السلطة السياسية عبر العسكر والأمن وبين تلك الفئات المختلفة من المجتمعات العربية التي تدافع، في النهاية، عن مصالحها الآنية التي تتعارض في الجوهر مع مصالح عموم الناس الراهنة والمستقبلية.

> كان غياب الدولة الوطنية القائمة على مبدأ المواطنة وسيادة القانون سبباً ونتيجة في الوقت نفسه للتفتّت والتذرّر العربيين

كان غياب الدولة الوطنية القائمة على مبدأ المواطنة وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان سبباً ونتيجة في الوقت نفسه للتفتت والتذرّر العربيين. وقد أفقد هذا الغيابُ مجتمعاتنا القدرة على تشكيل الأمّة الواحدة أو الأمم المتعددة ضمن فضاءٍ عربيٍّ أوسع هو الفضاء الثقافي المحكي عنه أعلاه. حطّم هذا الغيابُ صورة العرب أمام الآخرين من شعوب المنطقة، تبدّى هذا جليّاً في تصرّفات شعوبِ دولٍ مجاورة، ليس مع السوريين فقط، بل ومعَ كل من هو عربي لمجرّد أنه عربي، بلغته ولباسه وشكله، وقد طاول ذلك بعض الذين يشبهون العرب بالمظهر والسُحنة. ما التفسير أيضاً لاستباحة إيران فضاء نصف دول المنطقة وأراضيها ومجتمعاتها غير هذا الغياب؟ ما التفسير لهذه النظرة الاستعلائية الغربية لكل ما هو قادمٌ من بلادنا وثقافتنا؟ ليس هذا فحسب، بل أفقدنا غياب الدولة العربية بمفهومها آنف الذكر، نحن أهل هذه البلاد، احترامنا ذواتنا وثقتنا بأنفسنا وحضورنا الفردي والجماعي، فأصبحنا مستلبين أمام الآخر أياً كان شأنه. هي دوّامة مترامية الأطراف لا تبرَح تجدد نفسها مع كل مفصلٍ مهمٍّ من مفاصل حياتنا، وكلّما لاحت أمامنا فرصةٌ للتغيير، تكالبت علينا كل شرور الداخل والخارج لتعيدنا إليها. هل كانت ظاهرة الأفغان العرب ومن ثم «القاعدة» و«داعش» مجرّد نتاج داخلي محض؟ يعرف كل ذي بصيرة كيف تلاقت مصالح شياطين الأرض كلها لوأد هذا المارد قبل ولادته وإعادته إلى القمقم عبر هذه التنظيمات الإرهابية التي لم تنكّل إلا بنا، نحن الذين حاولنا الخروج عن النير والطوق. لم ننجح في بناء الدولة، وفشلنا في شدّ عصب الأمّة، وها نحن نمضي رغم المحاولات المتكرّرة للنهوض من حفرة إلى هوّة، ومن خسارة إلى أفدح منها، فيا لخساراتنا اللامتناهية!

(كاتب سوري في برلين)

كاريكاتير — عماد حجاج

لماذا لا يُغري التطبيع مع السعودية نتنياهو؟

أسامة عثمان

يكرّر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، رفْضَه التطبيع مع السعودية، مقابل تليين موقفه من الحرب على غزّة، وفتح الأفق لحل الدولتين، وهذا مستغرَب، لكونه (وجيشه)، ليسا في أحسن الأحوال في المعركة. فالجيش، بحسب قياداته، منهَك، ومحتاج حاجةً ماسَّة، وآنيَّة، إلى عشرة آلاف جندي، كما صرَّح وزير الدفاع يوآف غالانت، هذا بالإضافة إلى عوامل اقتصادية، غير مساعدة، وضغوط متواصلة، من أهالي المحتجَزين لدى المقاومة، ثم ضغوط الذين رُحِّلوا من الشمال، بسبب هجمات حزب الله من لبنان، ومن غلاف غزّة، بسبب تهديدات حركات المقاومة، ولا يزالون، وإلى أجل غير معلوم، غير قادرين على العودة. وفي المقابل، يتيح التطبيع مع السعودية فرصاً هائلة، بإعادة رسم ملامح الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا، وإقامة مشروعات اقتصادية عملاقة، واندماجاً أكبر في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، فضلاً عن توفير ظروف أفضل لمحاربة ما تعتبره فكراً دينياً متطرفاً، وجماعات الإسلام السياسي، على أرضية تمكين ما يُسمَّى الاعتدال والمعتدلين. ابتداءً، يمكن أن يُعَدَّ رفْض نتنياهو عرْضَ التطبيع علامة حادَّة على إدارة نتنياهو ظهره لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وحرمانها نجاحاً كبيراً وتاريخياً.

ومن الوجهة المقابلة، الإجمالية، يؤشّر، في هذه المرحلة، على تفضيله الاعتبارات اليمينية الداخلية على الاعتبارات الدولية. وهو لا يرى التطبيع مع السعودية هدفاً ملحّاً، فثمة شكل من العلاقة مع السعودية، من دون تطبيع معلَن. ويعلم نتنياهو أن الشعب في السعودية لا يلتفّ حول التطبيع مع دولة الاحتلال؛ إذ أظهر استطلاع للرأي العام أجري مع المواطنين السعوديين، بتكليف من معهد واشنطن وتنفيذ شركة إقليمية مرموقة في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان 2023، أن معظم السعوديين لا يؤيدون التطبيع الكامل مع إسرائيل اليوم. وترى نسبة 20% فقط أن «اتفاقات أبراهام» ستخلّف نتائج إيجابية على الشرق الأوسط. وتوافق أقلية ضئيلة (18%) أيضاً على المقولة: «على الرغم من اختلافاتنا مع إسرائيل بشأن مسائل أخرى، على بعض الدول العربية التعاون معها لصدّ التهديدات المتأتية من إيران». وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 96% من السعوديين يعتقدون أن على الدول العربية قطْع جميع العلاقات مع إسرائيل؛ احتجاجاً على الحرب في غزة. وفي استطلاع آخر أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أعلن في 10 يناير/ كانون الثاني 2024، النتائج الرئيسة لاستطلاع الرأي العام العربي والفلسطيني نحو الحرب الإسرائيلية على غزّة، الذي نُفِّذ على عيِّنة حجمُها ثمانية آلاف مستجيب ومستجيبة، في 16 مجتمعاً عربياً، وكان لافتاً فيه أنّ نسبة الذين يعارضون الاعتراف بإسرائيل في الرأي العام السعودي ارتفعت من 38% في 2022 إلى 68%، وكذلك الأمر في السودان من 72% في 2022 إلى 81%، وفي المغرب من 67% في 2022 إلى 78%.

وبعد، فقد غذَّت عملية طوفان الأقصى، والحربُ الوحشية التي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزّة، قناعات حسْم الصراع، لدى شرائح واسعة من الإسرائيليين، بالتوازي مع تقويض القناعات بالتفاوض؛ بوصفه أداة الوصول إلى تسوياتٍ وحلول وسطى، ما يعني ارتفاع التعويل على القوة، في حماية أمن دولة الاحتلال. ووفق منطق نتنياهو، حتى التطبيع لم يتحقَّق مع دول عربية، ضمن اتفاقات أبراهام (الإمارات والمغرب والبحرين والسودان)، ولا يتحقَّق مع دول أخرى، السعودية، وغيرها، إلا تحت سطوة القوة الإسرائيلية، فهو لا يفضِّل تطبيعاً تنتجه ظروفٌ مأزومة، لا تبدو فيه إسرائيل منتصرة ومتفوِّقة، أو تظهر فيه هذه الدولة المتبجِّحة في صورة المحتاجة إلى من يمدُّ لها يد العون والإنقاذ، مقابل تنازلاتٍ أعلن نتنياهو، مراراً، إقفال الباب أمامها، بل افتخر بأنه نجح في منْع قيام دولة فلسطينية، وعلى هذا يحصد تأييداً، ويوسِّع قواعده، لدى اليمين واليمين المتطرِّف، حيث هم ملاذه الحصين، وليكرِّس نفسه زعيماً وطنياً، أكثر يمينيّة، في وجه الضغوط الدولية وضغوط الإدارة الأميركية.

> لا يفضِّل نتنياهو تطبيعاً تنتجه ظروفٌ مأزومة، لا تبدو فيه إسرائيل منتصرة ومتفوِّقة

(كاتب فلسطيني)

من حماس إلى التطبيع... في المغرب

عبد القادر الشاوي

لم تحظ أشكال الدعم المعنوي، ولا مضمون المساندة الذي يؤلف معها موقفاً ثابتاً له تاريخه المؤكّد في الاهتمام والعناية بالقضية الفلسطينية في المغرب منذ أزمان، بما تستحقه من رصدٍ وتأويل، أو تعميم واعتبار، يكون في الاستحقاق دوماً للتعبير عن الامتنان الذاتي النضالي الذي يعفي الشاعر به، حين يؤكّد له صدقية مشاركته أو وجاهة قوله أو معاناة انشغاله، من التبعات الأخرى المرتبطة، في موقف الدعم وفي مضمون المساندة نفسها، بما يمكن تسميته المسؤولية النضالية، أو ما هو في مقامها. ومع ضعف الاهتمام الإعلامي، ومحدودية الأخبار المتداولة عن ذلك، فضلاً عن أن الاهتمامات المختلفة والمتناقضة التي «تشغل» بال العاملين في الإعلام ووسائط التواصل والشبكات الاجتماعية لا تولي للقضايا النضالية شيئاً كثيراً. وإذا كان، فلا أكثر من الحيز الضيق، وأقل من ذلك على مستوى المتابعة الجادّة التي تفيد في الإخبار والإعلام، أو في التحليل والتقدير. ومما يلاحظ أمام هذا الخصاص أن الوضع هذا يخلّف لدى الفاعلين والمشاركين، بطريقة غير مباشرة، أو غير معلنةٍ لا تقال، حالة من التذمّر الذي يقارب، في الشعور، حالة أخرى من اليأس، أو الغضب، حسب التقدير المستخلص من التعامل الإعلامي الملحوظ. ولكن الجانب الأكثر إثارة ما يخلفه ذلك، في بعض الأحيان، من إحساسٍ بعدم الجدوى الذي قد يُتَوَّجُ بالفتور ثم ينتهي بالانفضاض الذي لا علاج له في جميع الحركات الاجتماعية الهادفة بسبب تغيّر الأسباب والظروف.

لا أريد من هذا إلا الإشارة إلى أنّ تجارب الدعم وحركاته ومواقفه التي يقوم بها «المناضل المعارض»، في علاقة بأفكاره وتصوّراته الإيديولوجية أيضا، وهو يمارسها بحميّة زائدة أو باعتدالٍ مقصود، لا يجب أن تكون بمِقْدَار، أو بحَجْم، أو بصَدَارَةِ ما يُنشَر عنها أو يُقال، ولا بالعدد الذي يُكَوِّنُها، ولا بالمدّة التي قد تتواصل فيها. فذلك كله هو من اختصاص وعمل، أو تصورات أخرى، تقوم، أو لا تقوم، بتقدير أهميتها وتحليل السياق الذي يبرّر نشرها، وكذا بالأهداف المفترضة التي يمكن توخّيها، صراحة أو ضمنا، من القرار الموجب لها. كما لا علاقة لها بذلك، سواء تعلق الأمر بالنضال المساند وبتجارب التضامن، أو بأسلوب المعارضة السياسية، إلا من زاوية ضيقة، أراها في ارتباطٍ محسوبٍ ومدرك بالمجال الذي تصدُر عنه حصراً.

ومن الصحيح أن الإعلام قد يكون من روافد النضال العام في سبيل القضايا العادلة، وخصوصاً عندما يُعْلِمُ، في مطلق الظروف، بأهمية النضال وبشعاراته وأفكاره وبقوته إن كانت له. غير أنه إن لم يقم بذلك، لاعتبارٍ من الاعتبارات التي قد تمنعه، بما في ذلك قوة المنافسة التي قد تتولّد عن عمل الأطراف الفاعلة فيه أو تناقضاتهم، فإنه، والحالة هذه، لا يُلام لأن الظرفية، بكل ما تحمله من معانٍ وتقديرات ومصالح وأهداف، قد لا تكونُ ملائمة، أو أن شروط العملية غير متوفرة لأسبابٍ تقنية يتعطّل بها كل شيء.

بناءً على هذا، يمكن القول إن التبرّم من عدم الاهتمام الإعلامي بحرب الإبادة التي يخوضها الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، وخصوصا عندما يقوم موقف التبرّم هذا بجرد عدد التظاهرات، أو الوقفات الاحتجاجية، أو إحصاء عدد القتلى، لإدانة أسلوب التقصير أو الإهمال الممارس في حق المساندة والدعم، لا معنى له إلا أن يكون تعبيراً نضالياً، بل وأراه مِنَّةً (يعتبرها العرب استكثاراً للإحسان والفخر به إلى درجة إفساده). وظنّي أنه ليس للمناصر أو المساند أن يقيس درجة مناصرته، أو مساندته، بما يُقال ويُنشر عن ذلك، ولأن التضامن مع القضية الفلسطينية، في هذه الحالة، ليس من أجل شهادة إنسانية تعطى بعد التظاهرة الاحتجاجية، أو العملية النضالية المعينة، ولأن المعروف لكل المتضامنين الأوفياء، وأصحاب القيم الإنسانية الفضلى، أن الارتباط بقضيةٍ ما ومناصرة نضالها العادل هو من باب مناصرة التحرّر والكفاح الإنساني، حيثما كان له هذا المضمون في التطوّر العام للإنسانية، لا يهمّ في ذلك أيّ تحديد جغرافي مسبق، ولا هوية مقموعة، ولا شعور ديني قبلي، ولا مستحقّات يمكن استيفاؤها في الوقت المطلوب.

والأهم من هذا وذلك، في ما أرى، أن التذمّر ليس فيه أي شيء، أو فيه القليل فقط، من الاحتجاج الضروري على مواقف السلطة الحاكمة وأسلوبها في محاربة المساندة والدعم. لأن هذه المحاربة غالباً ما تأخذ في علاقة بالقضية الفلسطينية، للحساسية المرتبطة بحكم الوازع الديني أو القومي، أكثر من مظهر قمعي وعدواني يُراد بهما تحطيم الشعور المعنوي بالمساندة والمناصرة... فوق المنع الذي يمكن أن يجهض المساندة أو الدعم.

ومن هذه الزاوية، إذا كان من المعروف لدى المتتبّع تطور الأحداث واحتدامها، ولو من دون أدنى اهتمام بما تدعو إليه المقارنة أحيانا من مفارقات، أن تجارب التضامن التي خاضتها هيئات مغربية غير حكومية، منذ يوم العملية المتقنة التي قامت بها حركة حماس ضد الكيان الصهيوني في صبيحة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تجاوزت، في مدى ثمانية أشهر، عتبة المائة وفي أكثر من 40 مدينة على امتداد التراب الوطني، أو أنها كانت من القوة، في بعض الأحيان، والاتساع، في أحيان أخرى، محطّ افتخار قد نُزَايِدُ به على هيئات مغاربية أو عربية غير حكومية أخرى، فالعدد أكان بالعشرات أم بالمئات لا قيمة له إذا لم يكن له من أثرٍ معين، صغيراً أم كبيراً، في حركة المقاومة نفسها، ولو على مستوىً معين من مستوياتها، وإلا عُدَّ، في المجمل، مجرّد تنفيس يُراد به تبرير عجز معيّن يُكَبِّل صاحبه أو يُصْرِفُه عن القضية برمتها.

أريد التعبير، من خلال هذا، عن فكرة مفادها أن دعم القضية الفلسطينية ومساندة نضالها التحرّري، في المغرب، أو في بلدان مغاربية أخرى، ليس، في تقديري، إلا ذلك الوعي المتواصل في الزمن، بصرف النظر عن مراحل احتداده أو فتوره، بأهمية المقاومة (الفلسطينية) التي يجب أن تصبح مثالاً وأسلوباً لغيرها من المقاومات ضد الاحتلال أو ضد الاستبداد. ولا أقول هذا إلا لأن ما يُراد بالتظاهرات وأشكال الاحتجاج الأخرى التي لا يُحْصَى عدَدُها وتثار حمية المتذمر من تجاهلها وعدم الإعلام بها، هو في المغرب على سبيل المثال، للمطالبة بإسقاط التطبيع، فيكون موجّها في إطار المعارضة السياسية، المبنية على نقد الاختيارات العامة المنتهجة، وطبيعة السلطة غير الديمقراطية، ضد النظام الحاكم، لا لدعم مقاومة «حماس» والقضية الفلسطينية كما هو المطلوب النضالي... رغم بعض الترابط الموجود بينهما، وخصوصاً عندما ندرك، بيقين تام، أن فلسطينيين لا يرون في «التطبيع» شيئاً مرفوضاً تماماً، وأن قيام الدولة الفلسطينية التي يمانع الكيان الصهيوني في الاعتراف بوجوبها هي الشرط الواضح لكي يصبح «التطبيع»، فضلاً عن الاعتراف بالحقوق الشرعية التاريخية، سلاماً دائماً بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفي المنطقة. القضية الفلسطينية سياقٌ سياسيٌّ بالنظر إلى عدالتها وللأبعاد التاريخية المرتبطة بوجودها ونضالها المقاوم منذ عقود، أما إسقاط التطبيع فهو موقف سياسي معارض تعلنه، في مغرب اليوم، قوى يسارية وإسلاموية، انطلاقا من اعتبارين: أولهما يستند إلى الموقف الايديولوجي المبني على التصور النظري (الثوري) ذي الطبيعة الماركسية اللينينية، كما يعلنه أصحابه، من دون خوف، للشرعية التي يتمتّعون بها، وهو المرتبط أيضا بالتحليل الطبقي ودور «الحزب الثوري» في التغيير الشامل الذي لن يكون، في هذا الطرح، إلا بالثورة على الأوضاع القائمة. معنى ذلك أن المعارضة السياسية المرحلية هي تكتيك يمارَس، إن مورس من دون قمع، في أجواء من الشرعية المسنونة بديلاً للديمقراطية المطلوبة.

> واحد من زعماء «العدالة والتنمية» هو الذي أجبره النظام، وربما بقوة الإحراج، على توقيع «التطبيع» إلى جانب ممثل الكيان الصهيوني

والخلاصة التي أود الوصول إليها أن مظاهر الاحتجاج والتظاهر (وعمادها في حالات أخرى ما تسمّى، بديلاً للأحزاب القائمة، التنسيقيات) قد يكون المقصود بها، من حيث الشعور القومي، دعم المقاومة الفلسطينية في وجه العدو الصهيوني الغاصب، إلا أنها، في الوقت نفسه، الصيغة الحقيقية والسلمية، في الوقت الحالي، للمعارضة السياسية الرامية إلى إسقاط التطبيع من خلال مطالبة السلطة الحاكمة بذلك. طريقة ملتوية، قد تكون، لتجنّب الخوض في راهنيّة قضية الصحراء التي أصبحت محدّداً جوهرياً لكثير من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية التي للمغرب في العالم.

(كاتب مغربي)

اليسار يعود في فرنسا ويخرج في تونس

صلاح الدين الجورشي

كان لما حدث في فرنسا من تغيير مفاجئ في موازين القوى الصدى داخل النخبة السياسية التونسية التي تعاني من أمراض مزمنة. تعود هذه النخبة التي لا تزال مشدودةً إلى النموذج الفرنسي، لأسباب تاريخية، إلى مرحلة الاستعمار. لم تتوقّع الانقلاب الذي حصل في الربع ساعة الأخير من السباق الانتخابي الذي حوّل فرنسا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وذلك بفضل تقديم مصلحة الفرنسيين على المصالح الحزبية والأيديولوجية، وإعطاء الأولوية للعمل الجبهوي والمصير المشترك.

انزعجت الأوساط القريبة من الحكم في تونس من الحدث الفرنسي، ما لا يعود إلى احتمال حصول السيناريو نفسه في تونس في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإنما لأن وصول اليسار إلى السلطة في فرنسا ينبئ باحتمال مزيد من توتر العلاقات الفرنسية التونسية. فمعروفٌ تاريخياً أن الاشتراكيين كانوا أكثر من اليمين جرأةً في قضايا الدفاع عن ملفّ الحريات، واعتباره من ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية. ومعلومٌ أيضاً أن رئيس حزب فرنسا الأبية، جان لوك ميلانشون، صديق لحزب العمّال في تونس وزعيمه حمّة الهمامي المعارض بقوة للرئيس بن علي. لهذا يُتوقّع أن يكون من بين الأطراف الضاغطة داخل الائتلاف الحاكم المقبل التي ستعمل على تعميق التناقض مع الحكم القائم في تونس.

أما اليسار التونسي بوضعه الراهن، فلا يمكن مقارنته باليسار الفرنسي، فهو يعاني من التفكّك الذي حوّله إلى فقاقيع لا أثر لها على الواقع، ولا يمكنه أن يشارك في أي تغييراتٍ محتملة، فخلافات اليسار بلغت درجة من التوسّع والعمق، حتى أصبح عبئاً على الحياة السياسية في تونس، فهو يتّجه نحو الاندثار الكامل من الساحة المحلية. وكان آخر إنجاز قام به هذا اليسار القصووي (باستثناء حزب العمّال) هو المساندة المطلقة للرئيس قيس سعيّد، وتحريضه على الإجهاز من موقع السلطة على حركة النهضة. وبناءً عليه، لا يمكن أخذه بالاعتبار في أيّ معادلة سياسية محتملة في المستقبلين، القريب والمتوسّط، على الأقل. وهذا ليس فقط مجرّد استنتاجٍ شخصي، بل أيضاً قول مدعوم بشهادات أفصحت عنها شخصياتٌ يسارية مستقلة نفضت يديها من جميع التنظيمات القائمة بعد انتسابها إلى هذا التنظيم أو ذاك. لقد تحوّل «فيسبوك» إلى فضاء يعجّ بتراشق التهم وتبادل المسؤولية عن هذا الانهيار. ويمكن الإشارة، في هذا السياق، إلى القاضية السابقة كلثوم كنو التي شاركت في التصدّي لسياسة بن علي، وسبق لها أن انتسبت إلى تنظيم الوطنيين الديمقراطيين، وذكّرت، في تدوينة لها، بأنها حاولت، بعد مغادرتها مؤسّسة القضاء، الرجوع إلى الحياة السياسية، فصُدمت بالواقع «إذ وجدت الوطد أوطاد ووجدت أحزاباً سياسية أغلبها بلا برامج. كذلك وجدت أحزاباً لها قواعد أغلبها تفتقد التثقيف السياسي والحقوقي، ولا تتقن أبجديات الحوار، بل تتقن السباب والشتم. ووجدت يساراً مشتّتاً لا يُحسن التحالفات، بل يُحسن الابتعاد عن الساحة». وختمت تعليقها بالتساؤل: «فهل يأتي اليوم الذي نعيش فيه صحوة حقيقية من أجل تكوين حلف أو جبهة وطنية ديمقراطية اجتماعية، نقطع بها مع الشعبوية بجميع ألوانها ومسمّياتها؟».

بالنسبة إلى بقية الأطراف، بقيت تتعامل مع حركة النهضة باعتبارها عقبة أمام كل صيغة من شأنها أن تؤدّي الى بناء جبهة قادرة على تعديل المشهد السياسي. فهي أشبه بخط النار الذي يجب عدم الاقتراب منه حتى لا تحترق. وبالرغم من أن القيادة الحالية، ممثلة بعجمي الوريمي، قد اعتمدت على سياسة اليد المفتوحة للجميع، التي يتعرّض بسببها لإطلاق نار كثيف من طيف واسع من أبناء الحركة، استمرّ خطاب شيطنة النهضة من خصومها. في ضوء هذه المعطيات، يستبعد أن يكون للدرس الفرنسي تأثير في المعارضة التونسية التي ستواصل رحلتها نحو المجهول، رغم الفرص التي لو عرفت كيف تستثمرها لكان وضعها مختلفاً. ومن يرضَ لنفسه البقاء في حفرة التاريخ، فلا يلُم خصمَه على دفنه وهو حيّ.

دوافع بايدن لإنجاز اتفاق غزّة

فاطمة ياسين

يسعى رؤساء الولايات المتحدة، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، للمشاركة في إخراج معاهدات سلام في الشرق الأوسط، وتكتسب مثل هذه المعاهدات شهرة خاصة لصعوبة تحقيقها، ولتاريخية القضية الفلسطينية، واستحكام العداء بين أطراف الصراع. فقد بذل الرئيس الأميركي، جيمي كارتر، جهوداً كبيرة لتوقيع معاهدة سلام حصل على إثرها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات على جائزة نوبل للسلام، بعد اتفاقات كامب ديفيد. وتكرّر المشهد بعد توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق أوسلو) ... وبعيداً عن بهرجة الجوائز، يفكّر رؤساء الولايات المتحدة في النجاح في فترة انتخابية ثانية، أو الخروج من البيت الأبيض بإنجازٍ ما، إن كان الرئيس في فترته الثانية. لا تزال الصورة على حالها في الشرق الأوسط، والصراع على أشدّه، وتسعى الولايات المتحدة بشكل حثيث لتحقيق تسويةٍ ما، ويبدو بايدن فارساً في هذا المضمار. فمنذ انطلاق الرصاصة الأولى باتجاه غزّة وهو يحاول أن يحظى باختراق هنا أو هناك، بينما تسجل الروزنامة أكثر من تسعة أشهر من القتال العنيف المتواصل، ويساهم بايدن نفسه بحصّته في هذا الصراع بتغذية الجيش الإسرائيلي، ويبحث، من الجهة الأخرى، عن طريقةٍ يوقف بها النار، خصوصاً أن المعركة الانتخابية تكاد تصل إلى ذروة حاسمة، ولا يبدو أن بايدن يُبلي حسنا فيها، بعد أن ظهر بشكل غير مقنع في مناسبات عديدة، أهمها المناظرة مع غريمه ترامب. لا يعني النجاح بجمع الأطراف لتوقيع اتفاق في الشرق الأوسط أن الرئيس الأميركي قد ضمن الفوز بالانتخابات التالية، فقد حقّق كارتر نجاحاً باهراً في هذا المجال بجمع أكبر دولة عربية مشاركة في الصراع آنذاك مع رئيس حكومة حزب يميني (بيغن) في مكان واحد، وقّعا فيه على أول وأشهر اتفاقية سلام عربي إسرائيلي، لكن ذلك الاختراق لم يمنح كارتر بطاقة ليكرّر انتخابه، فقد انتخب بدلاً منه رونالد ريغان. وحتى ترامب عرّاب اتفاقيات إبراهام، وضمّت الإمارات والبحرين، ولاحقاً السودان والمغرب، مع إسرائيل، فشل في انتخابات الرئاسة لصالح بايدن الذي ما زال يصارع للوصول إلى نقطة اتفاق في حرب غزّة. وقد رشحت قبل أيام علامات تشير إلى بعض التقارب، بعد أن قدّمت حركة حماس تنازلات، بموافقتها على التخلّي عن مطلب الحصول على تعهدات مكتوبة بوقف إطلاق النار، ثم ما لبث أن انخفض منسوب التفاؤل بتحقيق التسوية، ما يعني أن المفاوضات ما زالت تراوح، والحرب في غزّة مستمرّة، واستمرار التفاوض أصبح مطلباً بحدّ ذاته، لكونه يحقّق مصالح لإدارة بايدن.

لم يكن إصرار الساسة الأميركان على تحقيق سلام محدود أو معاهدة بين دولة عربية ما وإسرائيل ليؤثر في التحالف العميق بين إسرائيل والولايات المتحدة. فقد استمرّ تدفّق الأسلحة على إسرائيل طوال الأشهر التسعة السابقة. وكانت الإدارة الأميركية ترغب في أن تحقّق حلاً لصالح إسرائيل تحت عناوين السلام وتحقيق الاستقرار. أما حالات الضغط الأميركي على إسرائيل فلم تتعدَّ فترات من الجفاء المحدود، لتعود الأمور إلى نصابها الأول، وقد مثل هذه الجفوة بايدن نفسه، فقد كان لديه، منذ تسلّم السلطة، موقفٌ سلبيٌّ من نتنياهو، وتراجعت الاتصالات بينهما، لتعود العلاقات إلى حالتها الحارّة بعد هجوم 7 أكتوبر (2023)، وتكرّرت زيارات وزير الخارجية، بايدن، للمنطقة، وزار بايدن نفسه إسرائيل، متجاوزاً كل خلافات الماضي. وتعكس هذه السلوكيات حالة من الالتزام الأميركي العميق نحو إسرائيل، بغضّ النظر عن لون حكومتها. وضمن هذا المنطق، يحث رؤساء أميركا الخطوات لإحلال وضع من الوئام. ويعتبر تحقيق مثل هذا الاختراق إنجازاً أميركياً يحرص كل رئيس للولايات المتحدة على تحقيقه.

تغييب للحرّيات وحضور لـ«الناتو» في الأردن

لميس أندوني

ما يحدُث في الأردن في الآونة الأخيرة من اعتقالات وتقييد للحريات يعيد البلد إلى الوراء، ما يثير القلق من أن هناك قراراً بالاستمرار بالتماهي مع السياسة الأميركية المشاركة في حرب الإبادة الصهيونية ضد الفلسطينيين وسط استهتار إسرائيلي بمخاوف الأردن على أمنه واستقراره. وإلّا، فكيف نفهم افتتاح مكتب للتنسيق لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في عمّان، وفي الوقت نفسه، استمرار الاعتقالات السياسية؟ خصوصاً أن عمليات التوقيف والاعتقال استهدفت من ينتقد استمرار التطبيع مع الدولة الصهيونية والتضامن مع أهل غزّة وفلسطين. فمهما كانت الحجج وراء الاعتقالات، فإن ما يجمع جميع الموقوفين والمحكومين، وأبرزهم الكاتب الصحافي الساخر أحمد الزعبي، مطالبتهم بعدم الاستمرار بأي علاقةٍ مع المجرم الصهيوني.
صحيحٌ أن سجن الزعبي جاء تنفيذاً لحكم سابق، بتهم مبنية على مواد فضفاضة في قانون الجرائم الإلكترونية، لكن لتجاهل الحلول القانونية التي قدّمها الدفاع ومطالبات منظمات دولية بإطلاق سراحه، معنى واحد؛ أن سجن كاتب يتمتع بشعبية واسعة هو رسالة إلى الجميع؛ وأنه ليس مسموحاً الاعتراض على سياسات ظالمة داخلياً، أو استمرار التطبيع مع إسرائيل والتعاون مع الناتو خارجياً.
لا تتعلق المشكلة (حصرياً) باعتقال الزعبي، الذي يعدّ صوت الكادحين والمحرومين، لكن سجنه جعله عنواناً لمرحلة جديدة وخطيرة في الأردن من ضرب الحرّيات، فقد سبقت ذلك جملة من التوقيفات (وبخاصة بين المطالبين بغلق السفارة الإسرائيلية) والاعتقالات لصحافيين وناشطين، مرتكزة على المواد الغامضة نفسها في قانون الجرائم الإلكترونية التي تتيح المجال لإجراءات تعسّفية وأحكام جائرة. وحتى هذه الأحكام، كما يقول حقوقيون، لم تعطِ فرصة لحلول قانونية بديلة من السجن، وبالتالي، أغلقت المجال أمام إطلاق سراح بعض المعتقلين قانونياً، وتركتها مرهونة بقرار سياسي أو عفو ملكي، أي لا لجوء إلى قضاء أو قانون يزيل الظلم أو ينهي السجن.
أضاف تقييد الحريات والاعتقالات أجواء توجس وفقدان ثقة حيال الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في العاشر من سبتمبر/ أيلول المقبل، وزادت من الشعور بأن مجلس النواب المرتقب لن يكون له دور سوى التصديق على سياسات الحكومة، خصوصاً أنه قام على تعديلات في قانوني الأحزاب والانتخابات لتقليص عدد المعارضين، وتشكيل أحزاب جديدة مقربة أو مدعومة من أطراف من الدولة.
فقد جرت «هندسة» المشهد من تعديلات قانونية واعتقالات لتهميش دور المعارضة الرافضة للتطبيع مع إسرائيل. لذا، جاء افتتاح مكتب التنسيق لحلف الناتو في عمّان، وفقاً لقرار اتّخذه التحالف العسكري الغربي في قمته أخيراً في واشنطن، ليعمّق شعور الأردنيين بأن الدم المسال والمجازر اليومية في غزّة لم يغيّرا شيئاً في السياسات والتوجّهات، بل زاداها ترسيخاً، وعزّز الشكوك أن مشاركة الأردن في اجتماع مع قيادات عسكرية عربية وإسرائيلية، تُحت قيادة قوات المنطقة الوسطى الأميركية في المنامة، هو بداية لترسيم حلف ناتو عربي - إسرائيلي، يهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة، بالرغم من استمرار احتلالها وعملها على اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه ومحو هويته. كيف يكون دور للبرلمان أو الإعلام إذا كانت القرارات متّخذة مسبقاً؟ والأسوأ أن الاعتقالات وكل ما سبقها من «تعديلات قانونية» تفيد بأنه لا يوجد اهتمام بصوت الشعب الأردني. وعملياً، لم تُبقِ التضييقات على الحرّيات مجالاً للتعبير أو العمل العام والنقابي الحر، فقد جرى الانقضاض على نقابة المعلمين، وعلى مساحة المشاركة التي كان يقدّمها تاريخياً مجمّع النقابات المهنية حتى في عهد الأحكام العرفية، بعد أن أغلقت السلطات ساحاتٍ ومساحات عامة، مثل ميدان جمال عبد الناصر (دوّار الداخلية) في جبل الحسين والدوّار الرابع في جبل عمّان، أمام الاحتجاجات، وعمل قانون الجرائم الإلكترونية على تقليص حرية التعبير على منصّات التواصل الاجتماعي.
الغريب في المشهد الأردني أنه لا خطر داخلياً حقيقياً على الدولة الأردنية من معارضيها، بل الخطر الحقيقي آتٍ من إسرائيل وأميركا؛ فكيف نفهم تكميم أفواهٍ مناهضة لإسرائيل التي هي مشروع كولونيالي إحلالي يهدف إلى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم ومحو هويتهم العربية، والأردن هو امتداد لفلسطين، وفلسطين هي امتداد للأردن، وأغلب القادة الصهاينة لا يعترفون بقيادة الأردن ولا استقلاله، بل يعتبرونه امتداداً لأرض إسرائيل ويسعون لتحقيق حلمهم. أي إن الأردن بحاجة إلى حماية نفسه من المشروع الصهيوني، والحماية تبدأ بتمتين الجبهة الداخلية، وليس في التأزيم وزيادة الاحتقان، ففي هذا خطرٌ على الجبهة الداخلية. أي إن السياسات الأردنية غير مفهومة من منظور الأمن الوطني وتوحيد الجبهة الداخلية، فلا «الناتو» ولا «ناتو عربي - إسرائيلي» بقيادة أميركا يحمي الأردن، بل يجعله أكثر عرضةً لخرق صهيوني يهدّد أمنه ومستقبله. لا نعرف بالتحديد عدد الموقوفين أو المعتقلين في قضايا رأي في الأردن، وهو لا يقارن بدول عربية أشدّ قمعاً بمراحل، وقد أُطلِق سراح كثيرين منهم، لكن بعد أن فهم الأردنيون أن من يشارك في الاحتجاجات المعارضة للسياسة الرسمية قد يكون عرضة للتوقيف والتحقيق.
المثير للاستهجان أن هناك جهات في الأردن تحاول فكّ الارتباط مع القضية الفلسطينية، في تيار موجود، ويعبّر عن نفسه بنشر خطاب كراهية ضد الفلسطينيين وضد حركة المقاطعة ومناهضة التطبيع. وليس الحديث هنا عن نقد أو انتقاد، بل عن تحريض ضد الفلسطينيين وضد الناشطين، بدعوى أنهم خطر على الهوية الأردنية. يعمّق هذا التيار التأزيم ويسعى للفتنة التي حذّرت كاتبة هذه السطور منها في مقالها «لمصلحة من إثارة الفتنة في الأردن» في «العربي الجديد» (2024/4/7). وتزيد أجواء القمع هؤلاء عنجهية، في وقتٍ يحتاج الأردن مجتمعاً قوياً متماسكاً ضد الهجمة الصهيونية.
التأزيم هو عنوان المشهد في الأردن، مظهره الأبرز سجن أحمد الزعبي عقاباً له على انتقاد تصريح لوزير اعتبره استهتاراً بالكادحين وعرقهم، فسجَن الزعبي قرارٌ غير مفهوم، بل قصير النظر؛ ألم تتوقع الدولة ردّة الفعل الغاضبة على حرمانه حريته؟ فإذا كانت تريد الإسكات، فقد أثارت استياء موالين ومعارضين على السواء، وأصبح النداء الذي أطلقه الكاتب مفلح العدوان «يا سامعين الصوت أعيدوا لنا أحمد» يتردّد على منصّات التواصل، فلم تستهدف الدولة مبدعاً له شعبية واسعة فحسب، بل استهدفت صوتاً يرفض فكّ الارتباط عن القضية الفلسطينية. فما كتبه في مقاله «تذكّر أنك إنسان» لخّص الزعبي الرد: «جغرافياً أبعد نقطة من شمال الأردن إلى غزة لا تتجاوز 160 كيلومتراً هوائياً، أما المسافة وجدانياً فهي صفر». ... هي رسالة واضحة من إنسان وطني أردني، لن تخنقها جدران السجن، لمن يريد أن يسمع... أو لا يسمع.

> التأزيم عنوان المشهد في الأردن، مظهره الأبرز سجن أحمد الزعبي عقاباً له على انتقاد تصريح لوزير اعتبره استهتاراً بدمِ الكادحين

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

مواصلات عامّة لمصر والمصريين

عمر سمير

يُلاحظ أي مواطن أو زائر دائم لمصر، وبالذات من دول شبيهة أو أكثر تطوراً، أن هناك أزمة مواصلات مزمنة في البلاد، وأهم أسبابها غياب الدولة وتغييبها عن قطاع النقل، فعندما فشلت الدولة المصرية عن توفير نقل عام آدمي للمصريين، استعانت بعدة شركات نقل جماعي، خصوصاً لتأدية دور أكثر من أولي للدولة في أي بلد يمكن أن نطلق عليه دولة، وعلى سلطة الحكم فيه، حكومة أو نظاماً. بدأت الشركات الخاصة تتسلّل إلى مجال النقل العام الداخلي الجماعي للمدن المصرية منذ بداية عهد النظام الحالي، وكانت أسعارها حينها أغلى بكثير من القدرة الشرائية لغالبية المصريين من الطبقات الباحثة عن نقل جماعي أو عام في بلدٍ كان من أوائل البلدان التي أدخلت النقل العام إلى عاصمتها. وحتى عندما تدهورت النيوليبرالية المصرية قبل عهد عبد الفتاح السيسي، سمحت الهوامش فيها بنمو تعاونيات النقل الجماعي التي حلت محل الدولة ومواصلاتها العامة، ولو بصيغ رديئة، لتأدية الخدمة لملايين المصريين عقوداً. عبر أكثر من عقد ونصف عقد من ثورة يناير، تزايد السكان وتزايد الطلب على الدولة وخدماتها العامة، وكذا المطالبات بنقل عام آدمي للجميع وليس للقاهرة والإسكندرية وحدهما، كما كان حال الدولة المتكلسة القابعة في مكانها وتتدهور منذ السبعينيات، وتداخلت معها أزمات عديدة من دخول مركبة التوكتوك وحوادث الجريمة والعشوائية التي ارتبطت بها إلى أزمات المواقف والقطارات ووسائل النقل بين المدن.
لتظهر الشركات الخاصة في الواجهة، اختارت الشركة الأولى العاملة في القاهرة الكبرى فقط لنفسها اسم مواصلات مصر، تماشياً مع موجة الشوفينية الوطنية المصاحبة لرجالات «30 يونيو»، وكأننا في سباق لإفناء الذات المصرية واختصارها في مصر، الكيان الهلامي الذي يموت الناس من أجله ليحيا، وكأن الأوطان يمكن أن تحيا من دون بشر يعيشون عليها حياة آدمية وينتقلون بكرامة، بل عليهم أن يقضوا جزءاً مهماً من حيواتهم في الشوارع، بانتظار وسائل النقل أو بطلب السلامة من تهوّر سائقي النقل الجماعي الخاص ومعاركهم حول الدور والأجرة والتحصيل. ولكن استجابات عباقرة السياسات العامة في النظام الحالي يبدو أنها كانت تستحضر مقولة خالدة واحدة، وهي بمثابة فلسفة للحكم الحالي، وهي «الفلوس يا كامل»، فأدخلت فكرة سيطرة الشركات الخاصة على سوق النقل الجماعي في المحافظات، فيما تراجعت أدوار هيئات النقل العام والتعاونيات لصالح الميكروباص وثقافته الخاضعة لسيطرة الرساميل والقواعد الجمركية والجبائية المتحكمة باستيراد السيارات وتصديرها، والتي حولت المصريين من ركاب السيارات اليابانية الجيدة نسبيا رغم ضيقها إلى سيارات صينية أكثر ضيقا ورداءة مع أسعار وتسعيرات أجرة أعلى، فأصبحت الدولة تضارب في أسعار السيارات بالجمارك المرتفعة جدّا، وفي اللوحات المعدنية، وفي لوحات الأجرة بشكل مافياوي فج.
وبينما كان جواب الدولة وحكوماتها المتعاقبة دائما أنها لا تتحمّل أعباء إضافية، وأنها في طريقها إلى التقشّف، لا يمكن أن تتوسع في أية بنود تراها أعباء جديدة، فإن شهية القطاع الخاص بدت مفتوحة بشدّة للاستثمار في هذا القطاع، سواء المحلي عبر صفقات استيراد الميكروباصات الصينية التي لا تتحمّل غالبيتها حرارة المناخ المصري وسوء الطرق، أو عن طريق دخول مستثمرين أجانب في قطاعٍ لا تراه الحكومة مربحاً.
وعلى كل حال، بعد كل استثمارات القطاع الخاص المحلي والدولي في النقل والمواصلات في مصر، لا تزال الأزمة ظاهرة للعيان، ولو أنها مؤثرة إعلاميا، من ذلك اتهامه بمعاداة السامية ومحاباة «الإرهابيين»، في إشارة إلى ما وقع في 7 أكتوبر (2023)، أو اتهامه بالطائفية، ومجاراة «الإسلاميين»، كذا اتهامه بإحداث الفتنة داخل البرلمان، في إشارة إلى ما وقع يوم 28 مايو/ أيار، حيث تلقى النائب سيباستيان ديلوغو (فرنسا الأبية) «لومًا مع الإقصاء المؤقت» بسبب تلويحه بالعلم الفلسطيني داخل قبة قصر البوربون الذي يضمّ الغرفة الأولى من البرلمان الفرنسي.
أخطأت استطلاعات الرأي، لأنها اعتادت ألا تأخذ في الحسبان دور الجالية العربية والمسلمة داخل المجتمع الفرنسي. فمن عادة هذه الجالية عدم الاهتمام بالسياسة والسياسيين، لكنها هذه المرّة هبّت هبة رجل واحد، تعبّأت وناصرت فانتصرت، ساندت فأُسندت، وآزرت فأوزرت بنتائج لم تخطر على البال، وحلت الجبهة الشعبية الجديدة في الصدارة، وهي التي وعدت بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وإلغاء قانون الهجرة الظالم الذي مُرر بفضل أصوات اليمين المتطرّف، وهي أيضاً التي وعدت برفع الحد الأدنى للأجور وإلغاء قانون التقاعد وغيرهما من وعودٍ تخدم المستضعفين.
انتصرت، لأن سيباستيان ديلوغو، الرجل المناصر للقضية الفلسطينية، فاز في الدور الأول، وانتصرت لأن كل مناصري القضية الفلسطينية، باستثناء النائبة راشيل كيكي، فازوا رغم أنف بعض الإعلام المتصهين، ثم انتصرت، لأنها حملت حزب فرنسا الأبية إلى المركز الأول داخل تحالف اليسار، ثم زادت نشوة الفوز بخسارة الصهيوني اليميني المتطرّف، مايير حبيب، مرشّح حزب التجمّع الوطني، المقرب من نتنياهو. فعلى الرغم من تقدّمه بفارق كبير في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية (35,58% مقابل 24,18%)، هُزم شرّ هزيمة أمام كارولين يادان (الأغلبية الرئاسية) في الدائرة الثامنة لفرنسيي الخارج التي تضمّ قبرص، مالطا، اليونان، إسرائيل، الأراضي الفلسطينية، إيطاليا وتركيا، هُزم بالرغم من التصويت المكثف له داخل الكيان المحتل، حيث صوت له 100% من المستوطنين، و85% من الإسرائيليين، حسب ما جاء في تغريدته على منصّة إكس.
قد تنجح عودة تحالف اليسار المتعدّد إلى الحكومة بعد سبع سنوات من الحكم الماكروني في قيادة فرنسا، إلى حين الانتخابات الرئاسية المقبلة، خصوصاً أن برنامجه السياسي سيُلبّي تطلعات الشعب الفرنسي في مجالاتٍ كثيرة، وسيجنب فرنسا مآلات سيئة عديدة كانت تنتظرها، لو وصل اليمين المتطرّف إلى الحكم؛ في عودته دلالة على إمكانية إحداث التغيير عكس التيار الجارف إذا صدقت الإرادة، وفي هذا دلالة على أن الثبات على المواقف المبدئية (لا يتناقض مع ضرورة إبداء المرونة اللازمة بغية الوحدة والتوافق) يؤتي أكله، ولو بعد حين، وفي هذا درسٌ آخر ورمزية أخرى.

> بعد كل استثمارات القطاع الخاص المحلي والدولي في النقل والمواصلات في مصر، لا تزال الأزمة ظاهرة

(كاتب مصري)

في رمزية فوز اليسار الفرنسي

عمر المرابط

حصلت المفاجأة، وفاز اليسار الفرنسي في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في 7 يوليو/ تموز الجاري، محتلاً الصدارة بأغلبيةٍ نسبية، التي وإن لم تتجاوز مائتي مقعد من أصل 577 في الجمعية الوطنية (البرلمان)، فإنها حقّقت مقاصد عديدة، واستطاعت إعطاء إشاراتٍ إيجابية كثيرة داخل المشهد السياسي الفرنسي، عكس نتائج الجولة الأولى بسلبية نتائجها وقبح دلالاتها. لم يكن هذا الفوز الذي فاجأ الجميع مستحيلاً، كما ذهب الكاتب في مقاله «ماذا لو نجح اليسار في فرنسا؟» في «العربي الجديد» (2024/6/21)، نظراً إلى استطاعة اليسار للاتحاد داخل الجبهة الشعبية الجديدة، وقدرته على إنتاج ديناميكية إيجابية، سمحت له باحتلال الصدارة بكل أريحية عن جدارة واستحقاق، ناسياً بعض اختلافاته الإيديولوجية وتقديراته السياسية، معطياً الدروس لباقي الأحزاب الفرنسية الأخرى، ومتحدّياً نتائج استطلاعات الرأي المختلفة التي كانت مجمعة على احتلاله المركز الثاني، بعيداً عن التجمّع الوطني اليميني المتطرّف الذي خيّب آمال ناخبيه باحتلال المركز الثالث وراء الأغلبية الرئاسية السابقة. فاز اليسار الفرنسي لأنه أعلن، عشية الجولة الأولى التي أعطت الصدارة لليمين المتطرّف، أنه سيسحب كل مرشّحيه الذين احتلوا المركز الثالث في كل الدوائر ليقطع الطريق على العنصريين للوصول إلى الحكم. فعل هذا من دون مقابل، كما أعلن ذلك زعيم حزب فرنسا الأبية، جان لوك ميلانشون، ما اضطرّ الأغلبية الرئاسية إلى ردّة فعل إيجابية، تمثلت بالقيام بالشيء نفسه، وإحياء «الجبهة الجمهورية» للتصدّي لـ «التجمّع الوطني» المتطرّف. وهذا ما حصل، حيث قدّر الناخبون موقف اليسار، وأضفى عليه جدّية ومصداقية افتُقِدت منذ سنوات. وهكذا نجح اليسار، وساهم في نجاح الأغلبية الرئاسية باحتلالها المركز الثاني، إذ لولاه ولولا سحبه مرشّحيه، لكانت النتائج لصالح التجمّع الوطني العنصري.
حمل فوز الجبهة الشعبية الجديدة معه دلالات ورموزاً إيجابية عديدة، منها أن العمل السياسي الذي يستند إلى المبادئ والدفاع عن حقوق الإنسان وخدمة الشعب يفوز بالرغم من كل الإكراهات والضغوط المالية والإعلامية التي حاولت شيطنة اليسار عموماً، وحزب فرنسا الأبية خصوصاً، باتهامه اتهامات باطلة لا أساس لها، ولو أنها مؤثرة إعلاميا، من ذلك اتهامه بمعاداة السامية ومحاباة «الإرهابيين»، في إشارة إلى ما وقع في 7 أكتوبر (2023)، أو اتهامه بالطائفية، ومجاراة «الإسلاميين»، كذا اتهامه بإحداث الفتنة داخل البرلمان، في إشارة إلى ما وقع يوم 28 مايو/ أيار، حيث تلقى النائب سيباستيان ديلوغو (فرنسا الأبية) «لومًا مع الإقصاء المؤقت» بسبب تلويحه بالعلم الفلسطيني داخل قبة قصر البوربون الذي يضمّ الغرفة الأولى من البرلمان الفرنسي.
أخطأت استطلاعات الرأي، لأنها اعتادت ألا تأخذ في الحسبان دور الجالية العربية والمسلمة داخل المجتمع الفرنسي. فمن عادة هذه الجالية عدم الاهتمام بالسياسة والسياسيين، لكنها هذه المرّة هبّت هبة رجل واحد، تعبّأت وناصرت فانتصرت، ساندت فأُسندت، وآزرت فأوزرت بنتائج لم تخطر على البال، وحلت الجبهة الشعبية الجديدة في الصدارة، وهي التي وعدت بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وإلغاء قانون الهجرة الظالم الذي مُرر بفضل أصوات اليمين المتطرّف، وهي أيضاً التي وعدت برفع الحد الأدنى للأجور وإلغاء قانون التقاعد وغيرهما من وعودٍ تخدم المستضعفين.
انتصرت، لأن سيباستيان ديلوغو، الرجل المناصر للقضية الفلسطينية، فاز في الدور الأول، وانتصرت لأن كل مناصري القضية الفلسطينية، باستثناء النائبة راشيل كيكي، فازوا رغم أنف بعض الإعلام المتصهين، ثم انتصرت، لأنها حملت حزب فرنسا الأبية إلى المركز الأول داخل تحالف اليسار، ثم زادت نشوة الفوز بخسارة الصهيوني اليميني المتطرّف، مايير حبيب، مرشّح حزب التجمّع الوطني، المقرب من نتنياهو. فعلى الرغم من تقدّمه بفارق كبير في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية (35,58% مقابل 24,18%)، هُزم شرّ هزيمة أمام كارولين يادان (الأغلبية الرئاسية) في الدائرة الثامنة لفرنسيي الخارج التي تضمّ قبرص، مالطا، اليونان، إسرائيل، الأراضي الفلسطينية، إيطاليا وتركيا، هُزم بالرغم من التصويت المكثف له داخل الكيان المحتل، حيث صوت له 100% من المستوطنين، و85% من الإسرائيليين، حسب ما جاء في تغريدته على منصّة إكس.
قد تنجح عودة تحالف اليسار المتعدّد إلى الحكومة بعد سبع سنوات من الحكم الماكروني في قيادة فرنسا، إلى حين الانتخابات الرئاسية المقبلة، خصوصاً أن برنامجه السياسي سيُلبّي تطلعات الشعب الفرنسي في مجالاتٍ كثيرة، وسيجنب فرنسا مآلات سيئة عديدة كانت تنتظرها، لو وصل اليمين المتطرّف إلى الحكم؛ في عودته دلالة على إمكانية إحداث التغيير عكس التيار الجارف إذا صدقت الإرادة، وفي هذا دلالة على أن الثبات على المواقف المبدئية (لا يتناقض مع ضرورة إبداء المرونة اللازمة بغية الوحدة والتوافق) يؤتي أكله، ولو بعد حين، وفي هذا درسٌ آخر ورمزية أخرى.

> أخطأت استطلاعات الرأي، لأنها اعتادت ألا تأخذ في الحسبان دور الجالية العربية والمسلمة داخل المجتمع الفرنسي

(كاتب مغربي في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads